



2026/6/20

الآثار المتوقعة لاتفاق السلام بين الولايات المتحدة وإيران على قطاع النقل البحري للنفط العراقي

د. حسين الجزائري

● تحليلات

الآثار المتوقعة لاتفاق السلام بين الولايات المتحدة وإيران على قطاع النقل البحري للنفط العراقي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

د. حسين الجزائري / الشركة العامة للنقل البحري

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد طول عملية جليَّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتيبها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

أولاً: المقدمة

يشهد قطاع النقل البحري والتأمين في منطقة الخليج العربي إعادة تقييم شاملة للمخاطر والتكاليف نتيجة التحول المحوري في المشهد الجيوسياسي، إذ يمثل الإعلان عن اتفاق السلام الإطاري بين الولايات المتحدة وإيران، الذي تم توقيعه رسمياً في سويسرا بتاريخ 18/6/2026، نقطة تحول جوهريّة تمس الاقتصاد العالمي عموماً والاقتصاد العراقي بشكلٍ خاص. ويعيد هذا التطور رسم خارطة التوازنات في سوق النفط الدولي، كما يلقي بظلاله المباشرة على الاقتصاد العراقي؛ لأن العراق يعتمد بشكل شبه كامل على العائدات النفطية. ويمكن بيان الآثار المتوقعة لهذا الاتفاق من خلال الفقرات الآتية:

ثانياً: التأثير على تكاليف النقل البحري، ويشمل:

1. الانخفاض الفوري في أقساط مخاطر الحرب:

تُعد أسواق التأمين الحساسة الأسرع استجابةً للمستجدات الأمنية، إذ من المتوقع، بعد توقيع الاتفاق، حدوث الآتي:

أ- إلغاء أقساط مخاطر الحرب الإضافية (AWRP)

إذ إنه خلال فترة الأزمة وإغلاق مضيق هرمز، قفزت أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب لتبلغ مستويات قياسية تراوحت بين (0.75% - 1%) من قيمة السفينة للرحلة الواحدة. ومن المتوقع، بعد توقيع الاتفاق والبدء في فتح المضيق، أن تنخفض هذه الأقساط بشكل حاد

وفوري لتصل إلى مستوياتها الطبيعية قبل الأزمة، بحدود (0.05%). وتمثل بنود التأمين الجزء الأكثر تأثراً فور توقيع الاتفاق، من خلال إلغاء تصنيف الخليج العربي بوصفه «منطقة خطرة»، مما يؤدي إلى انخفاض قسط خطر الحرب الإضافي. ويمكن حساب الوفر المالي المباشر للرحلة الواحدة؛ فعلى سبيل المثال، يمكن احتساب الوفر المالي المالي لناقلة عملاقة (VLCC) حديثة تبلغ قيمتها السوقية (120 مليون دولار):

قسط الحرب اثناء الأزمة: $900,000 = 0.75\% * 120,000,000$ دولار للرحلة الواحدة.

قسط الحرب بعد الاتفاق: $60,000 = 0.05\% * 120,000,000$ دولار للرحلة الواحدة.

صافي الوفر في التأمين = $840,000$ دولار للرحلة الواحدة.

ب- انخفاض كلفة التأمين على الشحنات (Cargo Insurance): سيتراجع تأمين الشحنات النفطية ذاتها، مما يقلل من إجمالي النفقات التشغيلية التي كان يتحملها المشترون (خاصة المصافي الآسيوية والأوروبية).

2. أجور شحن ناقلات النفط العملاقة

إذ من المتوقع، خلال الشهر الأول والثاني بعد الاتفاق، أن يتطلب تطهير مضيق هرمز من الألغام البحرية بعض الوقت؛ لذا فإن حركة الناقلات لن تعود بكامل طاقتها. لذلك، قد تبقى أجور

الشحن مرتفعة نسبياً بسبب حالة الانتظار والترقب وتراكم السفن خارج المضيق لحين اكتمال المرور الآمن عبره. وبمجرد بدء الإبحار، ستتدفق الناقلات العملاقة إلى الموانئ الخليجية (مثل البصرة، ورأس تنورة، وجزيرة خرج) لتحميل المخزونات النفطية المتراكمة، وإن زيادة المعروض من الناقلات المتاحة للشحن (Supply of Tonnage) بعد زوال مخاطر الاحتجاز أو الاستهداف ستؤدي إلى تراجع أجور الشحن اليومية (Spot Rates) إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل الحرب. لذا، ستتأثر أجور شحن ناقلات الـ VLCC (بحمولة 200-320 ألف طن) والـ Supermax (بحمولة 120-200 ألف طن) بشكل مباشر، وكالآتي:

أ- تراجع مؤشر الشحن العالمي الـ **Worldscale**:

مع زوال الخطر، سينخفض مؤشر الشحن العالمي (Worldscale) الخاص بالمسارات البحرية من الخليج العربي (AG) إلى المصافي الآسيوية أو الأوروبية، مما سينعكس في هبوط التكلفة الإجمالية للشحن، إذ يعود المؤشر إلى مستوياته الطبيعية بعد أن تضخم نتيجة «علاوة المخاطر الجيوسياسية» التي كان يفرضها مالكو السفن لمجرد قبول إرسال ناقلاتهم إلى المنطقة.

ب- زيادة المعروض من الناقلات النفطية:

إذ أنه خلال فترة توترات المضيق، فضل العديد من المالكين إبقاء ناقلاتهم خارج منطقة الخليج أو تحويلها لمسارات بديلة أطول، مما خلق شحاً جزئياً في الناقلات المتاحة للتحميل الفوري (Spot\)

(Market) لذا فإن إعادة فتح المضيق بأمان ستؤدي إلى:

- تدفق أعداد كبيرة من الناقلات العملاقة إلى مياه الخليج مجدداً للبحث عن عقود تحميل.

- إن هذا الفائض في المعروض (Tonnage Supply) سيضغط على أسعار الشحن الفوري (Spot Rates) نحو الانخفاض لتصل إلى مستواها الطبيعي قبل الحرب، على سبيل المثال كلفة الشحن بواسطة ناقلات نوع (VLCC) للمسار الملاحي (الصين - الخليج العربي)، كانت بحدود (85) ألف دولار قبل الحرب، في حين بلغت بحدود (420) ألف دولار يومياً أثناء أزمة إغلاق المضيق.

ت- استقرار عقود الإيجار الزمني (Time Charter Rates):

إذ ستشهد الأسعار اليومية لتأجير الناقلات استقراراً ملحوظاً على المدى المتوسط، مما يتيح لشركات النفط الوطنية والشركات الناقلة فرصة التخطيط المالي طويل الأجل وبناء موازنات تشغيلية دقيقة بعيداً عن تقلبات السوق الحادة.

1. الأثر التشغيلي على الموانئ النفطية في دول الخليج

بالنسبة للدول المصدرة في شمال الخليج العربي، فإن هذا الاتفاق يمثل انفراجة اقتصادية كبيرة من خلال الآتي:

أ- **تخفيف العبء المالي:** إن تراجع تكاليف الشحن والتأمين يعني أن صافي العوائد المتأتية من بيع برميل النفط (Netback Oil Price) سيرتفع، حيث لن تبتلع مصاريف الشحن اللوجستية جزءاً كبيراً من

قيمة الصادرات.

ب- انتظام جداول الإبحار: ستعود شركات الشحن العالمية الكبرى لإرسال ناقلاتها دون الحاجة لطلب ضمانات سيادية أو دفع حوافز مالية ضخمة لأطقم السفن.

وعلى ضوء ذلك، من المتوقع حدوث انخفاض تدريجي في أسعار النفط بسبب زوال المخاوف من انقطاع الإمدادات، مما يجعل قطاع النقل البحري الربح الأكبر من هذا الاتفاق، إذ ستخفض النفقات التشغيلية غير الضرورية، مثل التأمين وعلاوات المخاطر، بشكل حاد، بما يعيد الكفاءة الاقتصادية لخطوط الملاحة في الخليج العربي.

ثالثاً: التأثيرات المتوقعة لاتفاق السلام على العراق

كون العراق ثاني أكبر منتج في منظمة أوبك، فإنه يتأثر العراق بمسارين متناقضين (تأثير سلبي مالي مباشر، وتأثير إيجابي لوجستي وجيوسياسي) كالآتي:

1- التأثير المالي والموازنة العامة (التحدي الأكبر)

أ- انخفاض الإيرادات النفطية: إن تراجع أسعار النفط من مستوياتها المرتفعة أثناء الأزمة واستقرارها عند (80 أو 70) دولاراً للبرميل أو استقراره عند أسعار ما قبل الحرب سيتسبب ذلك في ضغوط مباشرة على الموازنة الاتحادية العراقية.

ب- الضغط على الاحتياطيات: قد تضطر الدولة إلى السحب من الاحتياطيات المتراكمة لتغطية النفقات التشغيلية ورواتب

القطاع العام إذا استمر هبوط الأسعار، ما لم يتم ضبط الإنفاق أو تعزيز الإيرادات غير النفطية.

ج- إعادة ترتيب حصص الإنتاج: مع عودة النفط الإيراني بشكل قانوني ومستقر للأسواق، قد يواجه العراق ضغطاً داخل «أوبك بلس» للالتزام الصارم بالحصص المقررة وعدم تجاوزها، مما يحد من قدرته على مناورة تعويض هبوط الأسعار بزيادة الكميات المصدرة.

2- التأثير اللوجستي والعمليتي (مكاسب استراتيجية)

أ- أمن الصادرات من الموانئ الجنوبية: إن إعادة فتح مضيق هرمز يمثل شريان الحياة الرئيسي لصادرات النفط الخام العراقي من البصرة (عبر ناقلات النفط العملاقة VLCC والسويسماكس Suezmax)، لذا فإن هذا الاتفاق يزيل تهديد الحصار أو الاستهداف الملاحي الذي كان يرفع تكاليف التأمين البحري وأجور الشحن (Freight\Rates) إلى مستويات قياسية.

ب- انتعاش المشاريع الاستراتيجية للبنية التحتية: يسهم هذا الاستقرار الإقليمي في تسريع وتيرة العمل في مشاريع العراق الكبرى، وأهم هذه المشاريع (ميناء الفاو الكبير) ومشروع (طريق التنمية)، لذا فإن تحول المنطقة من ساحة صراع إلى بيئة سلام يعزز من الجدوى الاقتصادية لميناء الفاو الكبير كمركز لوجستي عالمي يربط الشرق بالغرب ويسهل حركة التجارة الإقليمية.

ج- انخفاض تكاليف السلع المستوردة: إن تراجع أسعار الطاقة

العالمية يؤدي بالتبعية إلى خفض معدلات التضخم العالمي وتكاليف الشحن البحري، مما سينعكس إيجاباً على أسعار السلع والمواد الإنشائية التي يستوردها العراق لإكمال مشاريع التنمية.

رابعاً: الخاتمة

سيواجه العراق، في المدى القصير، تحدياً مالياً يتمثل في انخفاض سعر البرميل الواحد، مما يتطلب حوكمة مالية حذرة لإدارة الموازنة والاحتياطات. أما على المدى المتوسط والبعيد، فإن السلام الإقليمي واستقرار خطوط الملاحة في الخليج العربي يمنحان الاقتصاد العراقي فرصة ذهبية للمضي قدماً في تطوير أسطوله البحري من خلال امتلاك ناقلات نפט خام كبيرة، وتنمية البنية التحتية للموانئ، وتفعيل المشاريع الاستراتيجية الرامية إلى تنويع منافذ تصدير النفط بعيداً عن مخاطر الاختناقات الملاحية.

وعلى الرغم من أن اتفاق السلام قد يضغط على أسعار النفط العالمية نحو الانخفاض، وهو ما يمثل تحدياً مالياً للموازنة، إلا أنه من الناحية العملية واللوجستية يمثل وفراً مالياً ضخماً في تكاليف النقل والتأمين. وسيسهم هذا الوفرة في حماية هوامش أرباح النفط العراقي، ويعيد إلى خطوط الملاحة في الخليج العربي كفاءتها القصوى بوصفها أهم ممر للطاقة في العالم.



لِدَوْلِيَّةِ فَاعِلِيَّةٍ وَمَجْتَمَعِ مُشَارِكِ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
